

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

الجمعيات السياسية: كيف ترى نفسها وكيف يراها المواطنون

يصدر الموافقة الرسمية على إشهار جمعية الوفاق الوطني الإسلامية أصبح الوضع السياسي مهياً للمزيد من التفاعل الفكري والسياسي بين كافة التيارات، كما أصبحت مهمات الأطراف المعنية باللعبه السياسية أكثر وضوحاً. فالقائمون على الجمعيات السياسية مطالبون بتقديم نموذج حضاري للممارسة السياسية، سواء على مستوى الحوار البناء أم التحالفات أم توفير ارضية مشتركة لتطوير الممارسة الديمقراطية في البلاد. أما الحكومة فتقع عليها مهمة تطوير اطر الممارسة السياسية والحقوقية والمدنية، وما يرتبط بذلك من تصديق الاتفاقات الدولية ذات الصلة. وبين هذين الطرفين أصبح الشعب على ابواب مرحلة يتطلع فيها لممارسة سياسية حرة بعيداً عن أجواء القمع والاستبداد التي سادت البلاد في السنوات السابقة. ولكي تنمو هذه التجربة وتتطور، يتوقع ان يمارس المواطنون حرياتهم بمسؤولية وحكمة وواقعية، والانخراط في الانشطة المدنية المتاحة امامهم، مع التركيز على البناء الذاتي على مستوى الافراد والمجموعات.

جمعية الوفاق، كغيرها من الجمعيات السياسية، تعبر فكراً وسياسياً عن القائمين عليها، فهي اسلامية المنطلق، وطنية الاهداف، تفتح ابوابها للمواطنين بدون تمييز. فهي، على هذا الاساس، عنوان لممارسة سياسية معاصرة يتوقع الآخرون منها ان توفر نموذجاً ايجابياً لنمط هذه الممارسة يجذب الآخرين ويصلح ليكون مثلاً يحتذى به الآخرون. فهي مطالبة بان تحقق عدداً من الامور: التمثيل الحقيقي للقاعدة التي تمثلها من حيث التطلعات والمطالبه بالحقوق والتعاطي مع الشأن السياسي في البلاد. وفي اطرها الادارية مطلوب منها ان تمارس مبدأ الشورى بصدق، وان تبتعد عن اساليب الاستبداد والنزعات الفردية التي كثيراً ما أساءت للجهات السياسية في بلداننا العربية والإسلامية. فقراراتها يجب ان تؤخذ بالاغلبية وعلى اساس ان لكل عضو صوته. وعلى المستوى الوطني، يتمثل دورها في تحقيق الوفاق الوطني الذي ينطوي عليه اسمها، وذلك بمد الجسور مع كافة التيارات السياسية والفكرية والمذهبية، وتعمل من خلال التواصل المستمر معها لتحقيق ارضية مشتركة مع تلك التيارات من اجل الصالح العام. هذا مع الاحتفاظ بهويتها الإسلامية الملتزمة وانتمائها الديني. وعلى صعيد العلاقة مع السلطة، فللجمعية دور الداعم لمشاريع الإصلاح والانفتاح والحرية، والمساند لمشاريع التنمية والبناء، والمدافع عن مصالح المواطنين على اختلاف مذاهبهم الدينية وقناعاتهم السياسية. أما على المستويين العربي والإسلامي فللجمعية رؤاها المتطلعة لوحدة الأمة والدفاع عن هويتها وحقوقها ودينها، والمتفاعلة مع قضاياها المصرية، والمتصدرة لمشاريع الوحدة والتعاون والتضامن.

هذه الرؤى هي ما نامله من جمعية الوفاق، وكذلك الجمعيات السياسية الأخرى. وسوف يحكم المواطنون على نجاحها او فشلها بمدى ما تصدق مع شعاراتها وما ترتبط بهوم من تمثّلهم خصوصاً الذين قدموا التضحيات خلال سنوات المحنة. فهي ليست منفصلة عن الواقع الذي تعمل فيه، ولا هي متطرفة لتخبر حفيظة اصحاب الحكم، ولا مائعة لتذوب في السلطة ومشاريعها. انها تنصهر في بوتقة الوطن الواسع، لكنها تحافظ على خصوصيتها الإسلامية، وتؤكد تطلعاتها الإنسانية، ولا تخفي امتدادها الشعبي الذي هو مصدر قوتها. وبالقدر نفسه نخاطب جمعية العمل الوطني والمنبر الديمقراطي، معربين عن أملنا ان تكونا فاعلتين في مجال الحوار الوطني البناء والحفاظ على الاجماع الوطني الذي كان له دور كبير في تحقيق ما تحقق من اهداف الشعب. ونقول للجميع ان عين المواطنين مفتوحة لمراقبة ممارسات المتصدريين للعمل السياسي والثقافي، وعندما يحين موعد الانتخابات فسوف يكون هؤلاء المواطنين حريصين على منح اصواتهم لمن يحظى بثقتهم ومن يعتقدون انه يعمل لتحقيق مصالحهم. وفي الوقت الذي ندعو فيه الجميع لدعم مشاريع الإصلاح والانفتاح السياسي، فاننا نلفت نظره الى ضرورة استيعاب ما يجري بأفئدة مفتوحة

التتمة ص ٨

تناقض وقعت فيه أمريكا هو انها حاربت ارهاباً وقع عليها بارهاب أشد منه». ويعتبر البيانان مصداقاً عملياً للتعاون المنشود بين أبناء البحرين على اختلاف انتماءاتهم الدينية والسياسية.

تم اشهار جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على طلب مؤسسه رسمية اسلامية يسمح لها رسمياً بالتعاطي مع الشأن السياسي، ويتوقع اجراء تعديلات على قانون الجمعيات الذي يمنع الجمعيات من العمل السياسي. وقد انتخب في ٢٨ نوفمبر اول مجلس لادارة الجمعية وذلك في اجتماع الاعضاء المؤسسين البالغ عددهم ١١٧ شخصاً بين رجل وامرأة.

رفعت وزارة الاعلام دعوى قضائية ضد الكاتب حافظ الشيخ بهتمة المساس بالوحدة الوطنية. ونشر خبر الدعوى في الصحافة المحلية، ولكن الخبر كان غير موفق حيث صدر الحكم ضد الكاتب قبل مقاضاته. واتهمت الوزارة الكاتب بانه تطرق في مقالاته لما يخل بالوحدة الوطنية، حيث ركز في مقالاته الاخيرة على استهداف الشيعة بكلام غير لائق. ويعتقد الاستاذ حافظ الشيخ ان رفع الدعوى مرتبط اساساً بمواقفه من الحرب الامريكية ضد افغانستان وما كتبه حول زيارة ولي العهد الى الولايات المتحدة الامريكية، معتبراً ان الدوافع غير الواقعية.

طرحت اللجان الفرعيتان المنتهجتان عن لجنة تفعيل الميثاق لاعاد قانون ديوان الرقابة المالية وقانون المناقصات تسري على «كل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والبلديات التي تمول من قبل الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة او الملحقة بها او الشركات المملوكة بالكامل للدولة، على ان يستثنى منها الديوان الاميري وقوة الدفاع والامن العام والحرس الوطني». وقد أثار هذا الاستثناء استياء المواطنين الذين يتطلعون لرقابة عامة على جميع دوائر الدولة وعدم استثناء اي منها.

قال القاضي لويس جوانيه، رئيس وفد مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة ان الاصلاحات التي جرت في البحرين تمثلت بالغاء القوانين التي تتعارض ومبادئ حقوق الانسان، وان الجانب المهم الآن يتمثل باصدار القانون الجديد. وناشد كل مواطن بحريني قراءة القوانين التي نص عليها الميثاق والدستور التي تمنع انتهاكات حقوق الانسان، خصوصاً ما يتعلق بتحرير الاعتقال التعسفي والتعذيب، وعلان الافادات التي تؤخذ تحت التعذيب. وقال ان على القضاة ان يعتمدوا على تلك القوانين عندما يطبقون القانون المتعلق بذلك، وان المسؤولين في وزارة العدل ابلغوا اعضاء الوفد ان تعديلاً اساسياً سوف يجري على قانون الاجراءات القضائية. لكنه لفت الى ان ذلك لا يكفي، ولا سيما ان هذه التعديلات تأتي في اعقاب القوانين الاستثنائية، والمطلوب الاقتلاع عن العادات السيئة وخاصة تلك التي تتعلق بأشكال انتهاكات حقوق الانسان. ومن هنا تأتي أهمية وجود آلية لمراقبة حماية حقوق الانسان، فالمهم هو تفادي تكرار ما حدث في الماضي». وألح كذلك الى ان الفريق سوف يدرس موضوع محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، مشيراً الى ان الميثاق الوطني ينص على «توقيع العقوبة بمن يرتكب جريمة التعذيب او الايذاء البدني او النفسي» وان البحرين «صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب». وبخصوص تعويض ضحايا التعذيب قال السيد جوانيه: «اتفق فريق العمل والحكومة على دراسة طبيعة التعويضات واعادة التأهيل الطبي للمطلق سراحهم»

أصدرت الجمعيات الإسلامية والسياسية الرئيسية في البلاد بياناً حول الحرب الامريكية ضد افغانستان، شجبت فيه الارهاب الذي يستهدف الابرياء وطالبت الولايات المتحدة بوقف العمل العسكري ضد تلك البلاد. كما أصدر علماء البحرين (من ابناء المذهبين الرئيسيين في البلاد) بياناً مشابهاً جاء فيه «ان المنهج الإسلامي الوسط الذي نؤمن به ونعظمه يرفض الاعتداء على الابرياء سواء كانوا مسلمين او غير مسلمين». وأشار البيان الى ان «أول

بيان جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بعد إشهارها

خلال الأسبوع القادم والإعلان في الصحافة المحلية وشبكة الإنترنت لتقديم طلبات الترشح لمن يرغب منهم في ذلك، وستعلن عن قائمة المرشحين قبل موعد الانتخابات بفترة، وقد وضعت جميع الإجراءات الكفيلة لإجراء الانتخابات على أحسن وجه يمارس فيه المنتخبون إحدى صور الديمقراطية بأسلوب حضاري راقى، وبإشراف لجنة محايدة. كما ذكر الأستاذ عبد الوهاب حسين بأن الجمعية قد دشنت صفحتها الإلكترونية تحت عنوان www.alwafaq.org

وجدير بالذكر أن باب العضوية في الجمعية حسب نظامها الأساسي سيكون مفتوحاً أمام جميع المواطنين البحرينيين، حيث يحق لكل مواطن بحريني ذكر أو أنثى يؤمن بمبادئ الجمعية وأهدافها ولديه الاستعداد للالتزام بنظامها الأساسي ولوائرها الداخلية أن يكون عضواً فيها شريطة ألا يقل عمره عن عشرين عاماً، وأن يكون حسن السيرة والسلوك.

وفي ختام تصريحه قدم الأستاذ عبد الوهاب حسين شكر اللجنة التحضيرية لخصوص سمو الأمير حفظه الله تعالى لما أبداه من إهتمام خاص ومتابعة من أجل تسهيل إشهار الجمعية في أسرع وقت ممكن لتأخذ مكانها بين أخواتها الجمعيات المماثلة، ثم قدم الشكر لوزير العمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ عبد النبي الشعلة وكبار المسؤولين والموظفين بالوزارة لما قاموا به من جهد مضني وعمل مخلص في سبيل نفس الغرض، معرباً عن أمله وتفاؤله بأن تكون الجمعية دائماً وأبداً درعاً منيعاً يدرأ الخطر عن الوطن، وحضناً دافئاً، وظلاً آمناً لكافة المواطنين.

الديمقراطي، ترقى به البحرين إلى صف الدول العريقة ديمقراطياً، وهو الأمر الذي ينتظره ويتوقعه المراقبون من البحرين. ونحن في جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، نتطلع بشوق كبير للمساهمة في تمثيل التيار الإسلامي، والمشاركة في الحوار والعمل الوطني لدعم الحركة الإصلاحية المباركة التي يقودها سمو أمير البلاد حفظه الله تعالى، ولتفعيل آليات الدستور وسيادة القانون، وتنشيط المؤسسات الأهلية في المجتمع، وستسعى الجمعية في هذا الصدد للمشاركة في الانتخابات البلدية والبرلمانية وأية انتخابات أخرى ببرنامج عمل واضحة ومعلنة ترجم الرؤية الإسلامية في مجالاتها المختلفة.

وأكد الأستاذ عبد الوهاب حسين على تمسك جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بدستور دولة البحرين وآلياته، وبميثاق العمل الوطني في عملها وتحقيق أهدافها، منوهاً إلى أن الجمعية ستساهم في تحقيق التفاعل الاجتماعي والفكري والسياسي، وتنمية الوعي الوطني بقضايا الشأن العام، وحقوق الإنسان، ودولة القانون والحياة الديمقراطية، وستعمل على تعزيز الوحدة الوطنية، وتعزيز دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة، وستتعاون مع كافة المؤسسات الأهلية والرسمية بالشكل والمضمون اللذان يكفلان تحقيق المصالح العليا والتنمية الشاملة المستدامة للوطن، والرفاه العبد لكافة المواطنين بدون تمييز. وأشار الأستاذ عبد الوهاب إلى أن اللجنة التحضيرية ستدعو جميع المؤسسين للاجتماع يوم الأربعاء ١٠ / رمضان / ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٨ / ١١ / ٢٠٠١ م لإنتخاب أول مجلس إدارة للجمعية، وقد تقرر لديها أن تقوم في هذا الصدد بمخاطبة جميع المؤسسين

أصدرت لجنة الوفاق الوطني الإسلامية في ٧ نوفمبر بعد اشهارها البيان التالي في خطوة نوعية جديدة، يتجلى فيها الإهتمام الكبير بتعزيز مسيرة الإصلاحات الوطنية الشاملة، التي يقودها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله تعالى، وتطويع العمل الوطني السياسي في المؤسسات النوعية، من أجل تطويره وتكثيفه لخدمة الوطن والمواطنين، وإتاحة الفرص العادلة والمتكافئة لكل التيارات والمدارس الفكرية والسياسية العاملة في الساحة للتعبير عن نفسها، والمساهمة الفعالة في التنمية الشاملة المستدامة للوطن وازدهاره وخدمة المواطنين بدون تمييز، فقد وافقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اليوم الأربعاء الموافق ٢١ / شعبان / ١٤٢٢ هـ، ٧ / نوفمبر / ٢٠٠١ م على إشهار جمعية الوفاق الوطني الإسلامية التي تضم ١١٧ مؤسساً.

وقال الأستاذ عبد الوهاب حسين رئيس اللجنة التحضيرية والناطق الرسمي باسمها: إن العهد الجديد في البحرين أطلق مشروعاً إصلاحياً أحدث نقلة نوعية في أسلوب وبنية العمل السياسي الوطني، حيث تم السماح لأول مرة في البحرين بتأسيس جمعيات تتعاطى وتهتم بقضايا الشأن العام، وهي خطوة لم يسبق أن أقدمت عليها أية دولة خليجية أخرى، حتى تلك التي سمحت بوجود مجلس نيابي منتخب بشكل مباشر من الشعب، الأمر الذي يدل على أن القيادة السياسية الرشيدة في بحریننا الغالية، عازمة على تخطي الحدود التقليدية في العمل السياسي وحرية التعبير وتقديم بمؤازرة شعبها نموذجاً بحرينياً متميزاً ومتطوراً للعمل

الجمعيات الإسلامية والسياسية تصدر بياناً حول ضرب أفغانستان

ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٩ - نعرب عن شديد انزعاجنا للتصريحات الصادرة من بعض المسؤولين الأمريكيين بما تخطط له أمريكا وحلفاؤها للمرحلة المقبلة لاستهداف دول عربية وإسلامية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، والمؤكدة أن الحرب في أفغانستان ستستمر لسنوات وأنها تمثل المرحلة الأولى فقط، رافضين للقوائم الأمريكية السوداء المصنفة لبعض حركات التحرر في العالم العربي والإسلامي بأنها حركات إرهابية، ومشيدين في الوقت ذاته بقوى المقاومة الفلسطينية التي تدافع عن شعب احتلت أرضه، وقوى المقاومة اللبنانية التي تجاهد لإخراج المحتل الصهيوني من أراضيها، وصدوم الشعب العراقي في وجه الحصار والعدوان الظالم والمستمر.

١٠ - نأمل ألا يؤدي الانشغال بالأحداث الجارية إلى إغفال المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته إزاء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من إرهاب الدولة الذي تمارسه الحكومات الصهيونية ضده. هذا الإرهاب الذي توج باقتحام المدن الفلسطينية، مما يعد تصعيداً خطيراً وينذر بانفجار الوضع في المنطقة. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يبذل أقصى الجهود الفاعلة لرفع الحصار ووقف الممارسات الوحشية الإسرائيلية وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال.

١١ - نؤكد بأن الكيان الصهيوني هو رأس الإرهاب في العالم، وهو الذي أضحي يفتنم هذه الأحداث لرح الاتهامات للمقاومة، تارة باسم الإرهاب، وأخرى بحجة تهديد المصالح الأمريكية والصهيونية. ونناشد الإدارة الأمريكية أن تكف عن دعمها الظالم للكيان الغاصب، وأن تراجع سياسة الكيل بمكيالين فيما يتعلق بإرهاب الدولة التي تمارسه الزمرة الصهيونية الهجيرة في شكل مذابح بشعة ضد أهلنا في فلسطين المغتصبة.

١٢ - ندعو كافة الحكومات والمؤسسات والأفراد مد العون والدعم المادي والعنوي للشعبين الفلسطيني والأفغاني اللذين يتعرضان لإبادة قاسية.

ووقع على البيان كل من: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية الإصلاح، جمعية التوعية الإسلامية، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، الجمعية الإسلامية، جمعية الوسط العربي الإسلامي.

٤ - نهيب بجميع الدول والحكومات أن تقوم بدورها في البحث عن مخارج مناسبة لحل المشكلة في إطار التعاون الدولي قبل أن تستفحل الأمور وتتفاقم الأزمة وتخرج عن السيطرة. معتبرين أن تحالف الحكومات مع الولايات المتحدة لضرب أية جماعة أو دولة عربية أو إسلامية هو ما سيؤدي إلى نكبة الشعوب على هذه الدول المتحالفة.

٥ - في الوقت ذاته، فإننا نعرب عن إدانتنا للهجوم الإجرامي ضد المدنيين في الولايات المتحدة والذي أدى إلى سفك دماء آلاف الأبرياء الأمريكيين وغير الأمريكيين، ونبعث بخالص تعازينا ومواساتنا لأسر الضحايا الأبرياء. ونعتبر أن هذه الحوادث تتعارض مع كل القيم الإنسانية والإسلامية انطلاقاً من حكم الإسلام الذي يحرم كل ضروب العدوان على الأبرياء. رافضين أية محاولة لاختلاق علاقة بين الدين الإسلامي والحيف وأعمال الاعتداءات اللاإنسانية. وداعين إلى عقد مؤتمر عالمي من أجل وضع تعريف موضوعي محدد لظاهرة الإرهاب يمنع من أن يحتمل أي مفهوم آخر تلميه المصالح الخاصة كما هو حادث الآن من قبل الولايات المتحدة في تعريفها للإرهاب.

٦ - نعرب عن قلقنا الشديد إزاء تزايد موجة التحريض ضد العرب والمسلمين في أمريكا وأوروبا بدءاً من ساعة وقوع الهجمات الإجرامية في الولايات المتحدة وقيل إثبات هوية مخططي ومنفذي هذه الهجمات، مما أدى إلى تنامي ظاهرة العداء للعرب والمسلمين وتعرض المسلمين للعديد من عمليات القتل والاعتداء، ونرى بأن التحريض ضد المسلمين والعرب يعد أحد مظاهر التمييز العنصري البغيض.

٧ - ندعو الحكومة الأمريكية إلى مراجعة حساباتها الداخلية والخارجية، وننصحها أن تقوم بالبحث في أسباب كراهية وبغض شعوب العالم المختلفة لسياساتها، وذلك بهدف إعادة النظر في نهجها وسياساتها الخارجية بما يحقق الأمن والسلام الحقيقيين لشعبها ولجميع الشعوب الأخرى. ونناشد أمريكا أن تصحح سياساتها تجاه العرب والمسلمين إن أرادت أن تستفيد مما حدث لها من أحداث.

٨ - نؤكد على وجوب التفريق بين الإرهاب وبين من يقف في وجه العدوان والاحتلال دفاعاً عن الأرض. ومن جملة ذلك حق الشعوب بما فيها الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه ومقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيلي، وكذلك الشعب اللبناني والسوري في تحرير أراضيهم المحتلة ومقاومة العدوان الأجنبي بشكل عام، وهي حقوق مشروعة كفلها

قال تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان» صدق الله العظيم

لقد بلغ الهجوم الشرس والعدوان الوحشي على الشعب الأفغاني المسلم الأعزل مبلغاً لا يجوز دونه السكوت والإهمال. وإننا من موقع مسئوليتنا كمثلي عدد من الجمعيات ذات العلاقة بالشأن العام، نبدي قلقنا العميق وانزعاجنا الشديد لما آلت إليه الأمور من جراء استخدام الخيار العسكري في معالجة الموقف. وانطلاقاً من واجبنا الشرعي والإنساني الذي يحتم علينا اتخاذ مواقف إزاء هذا الحدث الخطير، نرى لزاماً علينا أن نؤكد على جملة من المواقف المبدئية في مبادرة مشتركة لعمل تضامني في مواجهة الهجمة الأمريكية والبريطانية، وهي على النحو التالي:

١ - إننا نعرب عن استيائنا البالغ واستنكارنا الشديد للحرب الظالمة التي تقودها السلطات الأمريكية والبريطانية ضد الشعب الأفغاني المسلم تحت ذريعة مقاومة الإرهاب. ونعتبر هذه الحرب الخارجة عن الإطار القانوني والدولي المتمثل بالأمم المتحدة عدواناً ظالماً ومرفوضاً. وندعو الولايات المتحدة وبريطانيا للوقف الفوري لهذه الحرب غير العادلة التي تنصب على المدنيين الأبرياء ووقف العدوان الذي وسع من دائرة الضحايا الذين سقطوا بالفعل وبأعداد كبيرة.

٢ - إننا نرى بأن ما تقوم به أمريكا وحلفاؤها في أفغانستان هو إرهاب لشعب أعزل. فإن محاربة الإرهاب لا تكون بشن حرب على شعب آمن وتشريد وقتل أطفاله وقصف مدنه. فهي بذلك تستخدم منطق الإرهابيين ذاته، فتقابل العنف بعنف مضاد لن يزيده إلا قوة وتصلباً. ونرى أن هذه العمليات الوحشية من قبل الآلة العسكرية الأمريكية والبريطانية العاتية سوف لن تقضي على الإرهاب في العالم ولن تضمن الأمن لأمريكا وحلفائها، بل ستعيق مشاعر البغضاء والكراهية لهم وتنمي مشاعر الانتقام منهم جيلاً بعد جيل.

٣ - إننا نطالب سلطات الولايات المتحدة بالالتزام بقواعد القانون الدولي في تعقب مخططي ومنفذي الاعتداءات. فإن الذي يحل المشكلة هو التعتقل والتعاون الدولي الباعث على معالجتها من جذورها، وتطبيق القوانين الدولية تطبيقاً منصفاً وعادلاً. ونؤكد بأن التهم والمعطيات والأدلة التي حركتها العقلية السياسية الأمريكية ليست وافية لتحديد الجهة المادنة في الهجمات التي استهدفت أمريكا.

بيان علماء البحرين حول أفغانستان

أصدر ٨٧ من علماء الدين في البحرين البيان التالي حول الوضع في أفغانستان:

شهدت العالم هذه الأيام أحداثاً جساماً تبعت الهجمات التي شهدتها نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، فقد أسرعت أمريكا في تشكيل تحالف دولي ضم العشرات من الدول تحت شعار محاربة الإرهاب وبدأت بمهاجمة أفغانستان، كما أعلنت عن خطتها لضرب جماعات ودول عربية وإسلامية أخرى في مرحلة مقبلة.

وإننا هنا لسنا بصدد تحليل ما يجري إذ لن نضيف أكثر مما قالته المنات من المقالات على الساحة المحلية والتي أوضحت الحقائق وكشفت الخبايا بكل اقتدار. ولكن الأمر الجلل واستهداف الأمتين العربية والإسلامية يحتم على كل تجمع إسلامي وطني أن يعلن عن موقفه تجاه الأحداث حتى تصل الصورة عن مواقف الشعوب العربية والإسلامية واضحة جلية إلى اللاعبين الكبار دون أدنى غش أو تحريف.

بادئ ذي بدء يجب التأكيد بأن المنهج الإسلامي الوسط الذي نؤمن به ونتملحه يفرض الاعتداء على الأبرياء سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. ولقد بعث الله رسوله محمد -صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم- رحمة للعالمين جميعين. والدعوة إلى الإسلام وإعادة الأمة الإسلامية إلى سابق عزمها وحضارتها لا تقوم على أشلاء النساء والأطفال والأمتين غير المحاربتين.

لقد كان الأجدد بمن ترى نفسها سيدة العالم المنحصر رافة لواء حقوق الإنسان هنا وهناك أن تتعامل مع الحدث من واقع القيم التي تدعيها، فتقوم مثلاً بإعلان تفاصيل التحقيقات، وإشراك محققين عرب ومسلمين وجهات دولية محايدة، ثم تدعو إن ثبت لديها أدلة قاطعة إلى تسليم المتهمين إلى محكمة محايدة فيها قضاة مسلمون وغير مسلمين وعلى أرض دولة محايدة. ولكنها وللأسف أثرت الاستمرار في سياسة المعايير المزدوجة فساتفت عشرات من الدول إلى تحالف منبهم مجهول النهاية ضد الإرهاب دون تعريف واضح لذلك الإرهاب.

إن أول تناقض فاحش وقعت فيه أمريكا هو أنها حاربت إرهابا وقع عليها بإرهاب أشد منه. فهل يعقل أنه بسبب اتهام لشخص واحد أو لحركة يشرذ الشعب الأفغاني بأكمله ثم تدمر بلاده ويقتل الأبرياء في البيوت والخيام ويجوع ويحاصر من بقي على قيد الحياة؟

إن الظلم لا يعالج بظلم أشبع منه. فالشعب الأمريكي هو الخاسر الأكبر من هذه السياسة غير العادلة إذ لن يجني أمنا وسلاماً من يزرع حقداً وقتلا وتشريداً في كل مكان. لقد تضاعف أعداء أمريكا يقيناً ولسوف تظل الفوضى كافة دول العالم. إن

المستفيد الأكبر من هذه السياسة على المدى القريب المباشر هو الكيان الصهيوني فكل إضعاف لمقدرات الأمة العربية والإسلامية هو في صالحه. ولو أوسع الله سبحانه النرى لمخططات اليهود عبر التاريخ لهلكت البشرية. كلما أوقدوا ناراً للحرب أطلقوا الله، ويسعون في الأرض فساداً. والله لا يحب المفسدين (المائدة ٦٤)

إن أمريكا غير مؤهلة لتقود تحالفاً عالمياً ضد الإرهاب في الوقت الذي ترعى فيه إرهاب الدولة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، فالدمع الأمريكي اللا محدود المادي والمعنوي والإعلامي والعسكري والسياسي للصهاينة المغتصبين ولجرائمهم الوحشية في حق الأطفال والنساء والشيوخ يفقد أمريكا مصداقية حثلتها ضد الإرهاب ويوقعها في تناقض آخر شنيع، وكذلك ما فعله في العراق من ضرب وحصار وتجويع وقتل بطيء للأطفال.

إن تأييد أمريكا ودعمها في تدمير بلد مسلم وقتل أطفاله ونسائه، يهدد السبيل لتحقيق أهداف أخرى محتشدة منذ مدة على الأجنحة الأمريكية الإسرائيلية تتحين لها الفرص المناسبة لتنفذها. ويمكن تخصيص تلك الأهداف في فرض الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية التامة على المنطقة العربية والإسلامية وتعطيل كل محاولة لنهوض الأمة من جديد.

ومن هنا فنحن لا يسعنا إلا أن نؤكد على ما أفتي به علماء الأمة وهو من ضروريات الدين، من أنه لا يجوز شرعاً التحالف مع أمريكا أو غيرها في ضرب البلاد الإسلامية أو محاربة الإرهاب بتعريفهم. وتدعو الحكومات العربية والإسلامية ألا تروج لدعاية أعدائها ولا تهول من شأنهم أو تزرع الخوف في نفوس المسلمين. فما جرات عقيدة "لا إله إلا الله" إلا لتحرير البشر من استعباد البشر ولتحرير الإنسان من الخوف إلا من الله. قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم فإِنَّهُ منهم، إن الله لا يهدي القوم الظالمين. فتربى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نحشى أن نصيبنا دارة، فمسي الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين" (المائدة ٥١-٥٢) ويقول "إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم، ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون" (المائدة ٩).

وتدعو الحكومات بالمقابل أن تتحالف مع الله تعالى ثم مع شعوبها فذلك هو صمام الأمان الحقيقي لها ضد كل المخاطر ومن يتول لها ولرسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون" (المائدة ٥٦).

وتدعو الشعوب إلى عدم الانخداع بالدعاية العادية وأن تثق في قضاء الله وقدره وأنه ما جاء هذا البلاء إلا ليفضح زيف العولة

عقد عدد من الطلبة الدارسين في بريطانيا الاجتماع التحضيري لتأسيس الاتحاد

الطلابي للبحرينيين فرع المملكة المتحدة- يوم الأحد الموافق ١١ نوفمبر ٢٠٠١ وذلك بقر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في لندن. وقد حضر الاجتماع ٢٨ طالب وطالبة من مختلف الهيئات التعليمية في بريطانيا، وتم عرض آخر التطورات فيما يتعلق بإنشاء الاتحاد الطلابي للبحرينيين (في البحرين)، كما عرض النظام الأساسي للاتحاد ونوقشت أهدافه. وتم إقرار الأهداف التي يسعى لها هذا الاتحاد والمدرجة ضمن مواد النظام الأساسي والتي تنص على التالي:

الأهداف الطلابية:

- تشجيع التحصيل العلمي ومتابعة التطورات العلمية في كل المجالات وتوفير مختلف الوسائل لتنمية روح البحث والإبداع.
- توطيد أواصر التفاهم والتواصل بين المسؤولين في القطاع التعليمي والطلبة.
- توثيق الروابط والتعارف بين الطلبة البحرينيين في مختلف جامعات العالم.
- تقسي مشكلات الطلبة الأعضاء المادية منها والأدبية تمهيداً لوضع الحلول لها.
- العمل على تنمية الجانب الفكري والثقافي والإبداعي بدعم النشاط الفني والأدبي والمسرحي وإيجاد الكوادر المتخصصة لرفع مواهب الطلبة الفنية والإبداعية.
- تشجيع النشاطات الاجتماعية والرياضية والترفيهية بين الطلبة.
- تنمية روح العمل التطوعي والجماعي.

الأهداف الوطنية:

- التركيز على المعاني العميقة للوحدة الوطنية، ونبذ جميع أشكال التعصب، والاهتمام بتغليب المصلحة الوطنية على أي مصلحة فئوية أو حزبية أو طائفية.
- التأكيد على التمسك والعمل بدستور البلاد وميثاق العمل.
- اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين دون أي نوع من أنواع التمييز.
- التأكيد على أهمية تفعيل الأهداف السابقة واللاحقة وفق

التي ينادون بها ويفضح قيم الغرب المادية ونفاقه وازدواجيته، وتدعوها إلى الإيمان القوي بالله والالتزام بمبادئ دينه وتربيته الشباب على الرجولة والأخلاق الفاضلة وقيم الجد والإنتاج.

وتحبه نرفعها إلى أهل أفغانستان .. أهل الابتلاء العظيم ... يا من أركعتم بريطانيا من قبل حتى سقطت عن عرش الامبراطورية العظمى ... ويا من أركعتم الاتحاد السوفيتي بجبروته حتى انهار وتفكك. فابشروا بنصر الله القادم.

وتدعو منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مواقف أكثر عزة وصلابة وإلى التحول من البلاغيات إلى الأفعال المؤثرة ومخاطبة المعتدين بلغة المصالح التي لا تفهم حضارتهم سواها والتحول بالمنظمة إلى جامعة لها مرجعياتها وحضورها الفاعل على الساحة الدولية .

وكلمة نوجهها إلى جامعة الدول العربية التي شامت الأقدار أن تتمتع مصداقيتها في أول عهدها الجديد ونحن إذ نحسي هذا الموقف القوي والتحذير الذي أطلقته الجامعة ضد أي عدوان على أي بلد عربي فإننا نلتفت انتباهنا إلى أن العدوان قد بدأ فعلاً ومنذ مدة ضد بلدين عربيين هما فلسطين والعراق وقد ازداد العدوان وحشية وكثافة بعد أحداث أمريكا فإماذا تنتظر الجامعة العربية؟ ولماذا لا تتحرك فوراً لحماية الشعبين العراقي والفلسطيني ؟

إننا ندعو الشعوب العربية والإسلامية إلى تحقيق مبدأ الإخوة الإسلامية وبذل ما في الوسع لنجدة الشعب الأفغاني المسلم إنما المؤمنون أخوة" (الحجرات ١٠) ونربأ بإخواننا من الانتزاع عن هذا الحدث العظيم بدعاوى العصبية القومية أو الايديولوجية إذ كلنا في خندق واحد، فإذا ما قدر للعدوان أن ينجح ضد أفغانستان فلسوف يأتي الدور على غيرها من الدول والشعوب العربية المسلمة كما صرح بذلك التحالف. كما ندعو الشعوب العربية والإسلامية إلى إظهار رفضهم العملي لساواة الجهاد لتحرير فلسطين كإرهاب وذلك من خلال القيام بحملات دعم مادي ومعنوي كبير للشعب الفلسطيني الصامد.

وأخيراً فإننا نحثز من مغبة محاولات اليهود تحويل الصراع إلى صراع بين النصارى والمسلمين. فالصراع صراع سياسي ودوافعه تحقيق مصالح قوى مستبكرة من ورائها الصهيونية على أرض الإسلام. وعليه فإننا ندعو الشعوب النصرانية الحرة إلى الوقوف إلى جانب إخوانهم في الإنسانية الذين وقع عليهم العدوان وعدم الانجرار إلى ما يريده أعداء البشرية من الصهاينة الحاقدين. فقد دعانا ربنا عن رجل إلى التعاون والتعارف بين الشعوب والحضارات لا إلى التناحر والصراع "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا" (الحجرات ١٣). هذا والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وقد وقع البيان ٨٧ من علماء الدين البحرينيين.

بيان اللجنة التحضيرية لتأسيس الاتحاد الطلابي للبحرينيين – فرع المملكة المتحدة

أعتقد انه يرضي قيادة البلاد العادلة والحكيمة والتي ما فئات تؤكد على نبذ التفرقة والتمييز بين المواطنين في كل شأن من شئون حياتهم، وان من حق المواطن أن يتمتع بحق العمل والتملك والمساواة فيهما، وكذلك التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص.

ففي منطقة الرفاع وهي كانت محدودة قبل سنوات وأصبحت شاسعة ومتعددة الأطراف اليوم يتعرض بعض المواطنين للتمييز في التملك العقاري أحيانا وفي التصرف بالبيع أو الهبة أو التحويل أحيانا أخرى، بحيث إن البعض لا يستطيعون أن يشتروا عقارا هناك، وإذا اشتروا لا يستطيعون تسجيل هذا العقار لدى دائرة التسجيل العقاري، وإذا اشتروا الأرض وأقاموا المسكن اللازم عليها ثم أرادوا بعد مدة أن يبيعوا هذا العقار المسكن فإنهم لا يستطيعون.. وفي المقابل فهناك مواطنين يستطيعون أن يشتروا ويسجلوا وينتوا ويبيعوا دون قيد أو تعطل، مما يعطي انطباعاً بأن هناك تفرقاً أو تمييزاً ما بين هؤلاء المواطنين وأولئك فيما يتعلق بحق امتياز التملك في هذه المنطقة، وهو تمييز قد تكون بعض الظروف في الماضي قد استلزمته ولوقت محدد، لكن تلك الظروف قد أصبحت اليوم في طي الماضي، ولم يعد لمثل هذه الإجراءات التحفظية المؤقتة في الوقت الحاضر لزوماً.

فالعهد الزاهر لسموالمير قد سعى منذ بدايته ولازال يسعى من اجل إقامة دولة القانون، الدولة التي تستقي مصار نظمها وإجراءاتها ومعاملاتها وقوانينها من الدستور والميثاق، وفي هذا الصدد نقول المادة التاسعة (ج) من الدستور "الملكية الخاصة مصونة، ولا يمنع احد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون، والا ينزع عن احد ملكة إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً".

ويخص ميثاق العمل الوطني (الأسس الاقتصادية للمجتمع) "ثانياً الملكية الخاصة الملكية الخاصة مصونة ولكل شخص حرية التصرف في ممتلكاته في حدود القانون"

وإذا فالقانون هو وحده الذي يسمك بالتملك ويمنعه ويوضح حدود تصرف المواطن في ممتلكاته، فإذا وجد هذا القانون أوجب التقيد به وتطبيقه على الجميع دون استثناء أو تمييز، وإذا لم يوجد فلا يجوز التقييد والتمييز في حق التملك سواء بالنسبة لنوع العقار أو المكان.

الدستور والقوانين واللوائح المنظمة لذلك.

الأهداف العربية والإسلامية والعالمية:

١ - خلق الصلات بين الاتحادات ومثيلاتها بالجامعات العربية والإسلامية والعالمية.

٢ - إعداد الدراسات والأبحاث حول القضايا العربية والإسلامية والعالمية لتقديم التوصيات للجهات المعنية بصنع القرار.

وفي نهاية الاجتماع عينت اللجنة التأسيسية للاتحاد والتي تضم ٢٨ مؤسساً، ثم انتخبت لجنة تحضيرية مكونة من خمسة أشخاص من أصل عشرة رشحوا أنفسهم. وتمت مناقشة مهام وأصلاحيات هذه اللجنة على أن تكون مدة عملها سنة واحدة وأن يعاد انتخابها مالم يبيح الإشهار. وجاء النتائج بفوز كل من: جميل عواجي، حميدة الشبيب، خالد مطر، زينب جواد، فاضل عيوفي بداية المشوار نحن الطلبة المنتخبون للجنة التحضيرية نتوجه بجزيل الشكر لكل من حضر الاجتماع التحضيري، ونتوجه شكراً خاصاً لإدارة ومتمسبي الاتحاد الوطني لطلبة الكويت على استضافتهم لفعاليات الاجتماع. كما نلتفت انتباه الطلبة البحرينيين في بريطانيا وللذين لم تصلهم الدعوة لحضور هذا الاجتماع أنه ما كان إلا اجتماعاً تحضيرياً وأن الفرصة ما زالت كبيرة في البحرين وخارجها للمشاركة في تأسيس ودعم الاتحاد ونشاطاته.

ونعاهد جميع الطلبة بأن نعمل جاهدين ومخلصين من أجل تحصيل أفضل النتائج، ونؤكد دعماً للاتحاد الطلابي للبحرينيين (فرع البحرين) والذي ما زال تحت التأسيس، كما نؤكد أن كل القوانين التي سنسير عليها هي مستمدة من دستور دولة البحرين وميثاق العمل الوطني والنظام الأساسي للاتحاد. وعلى هذا الأساس ولهدأ الهدف نبداً باسم الله العمل ضمن اللجنة التحضيرية داعين من المولى عز وجل أن يوفقنا لخدمة الطلبة التي يصب في مصلحة الوطن ويبقينا جميعاً عند حسن ظن القيادة السياسية وعند حسن ظن المسؤولين.

سياسة تغيب الحقائق

رفخت صحيفة «أخبار الخليج» نشر عمود كتبه الزميل علي صالح بعنوان: «عهد القانون». ننشره هنا للاطلاع:

في الرفاع وفي منطقة الرفاع وحدها هناك وضعا غربيا لا

● قال القاضي، لويس جوانيه، رئيس الفريق المسؤول عن الاعتقال التعسفي بالمفوضية السامية للأمم المتحدة انه اذا تم تطبيق كل جوانب الاصلاحات بما فيها تشريع القوانين الجديدة، فان ذلك سيعتبر حدثاً كبيراً في تاريخ البحرين. جاء ذلك في حديث مع الاستاذ علي صالح نشرته صحيفة «الخبز الخالي» في عددها الصادر هذا اليوم. وقال ان الوفد الذي التقى بعدد من الوزراء والمسؤولين وناشطى حقوق الانسان وعدد من المحامين، تأكد ان السجن خالية من اي سجين سياسي، وان محكمة امن الدولة قد أغلقت بالفعل، وان قانون تدابير أمن الدولة قد ألغي فعلاً. وقال ان الوفد سيقوم باعداد تقرير عن نتائج الزيارة لتقديمه الى لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة التي ستعقد في شهر ابريل من العام القادم. وقال ان الاصلاحات تمثلت بالغاء القوانين التي تتعارض ومبادئ حقوق الانسان، وان الجانب المهم الآن يتمثل باصدار القانون الجديد. فاذا تم ذلك وتم كذلك تطبيق كافة الاصلاحات المطلوبة فسيكون هذا حدثاً كبيراً في تاريخ البحرين. وناشد كل مواطن بحريني قراءة القوانين التي نص عليها الميثاق والدستور التي تمنع انتهاكات حقوق الانسان، خصوصاً ما يتعلق بتحريم الاعتقال التعسفي والتعذيب، ويطالان الافادات التي تؤخذ تحت التعذيب. وقال ان على القضاء ان يعتمدوا على تلك القوانين عندما يطبقون القانون المتعلق بذلك. وقال ان المسؤولين في وزارة العدل ابلغوا اعضاء الوفد ان تعديل اساسيا سوف يجري على قانون الاجراءات القضائية. لكنه لفت الى ان ذلك لا يكفي، ولا سيما ان هذه التعديلات تأتي في اعقاب القوانين الاستثنائية، والمطلوب الاقلاع عن العادات السيئة وخاصة تلك التي تتعلق بأشكال انتهاكات حقوق الانسان. ومن هنا تأتي أهمية وجود آلية لمراقبة حماية حقوق الانسان، فالمهم هو تفادي تكرار ما حدث في الماضي». وألح كذلك الى ان الفريق سوف يدرس موضوع محاكمة مرتكبي جرائم التعذيب، مشيراً الى ان الميثاق الوطني ينص على «توقيع العقوبة بمن يرتكب جريمة التعذيب او الايذاء البدني او النفسي» وان البحرين «صادقت على اتفاقية مناهضة التعذيب». وبخصوص تعويض ضحايا التعذيب قال السيد جوانيه: «اتفق فريق العمل والحكومة على دراسة طبيعة التعويضات واعادة التأهيل الطبي للمطلق سراحهم». وتعتبر تصريحات السيد جوانيه ذات أهمية بالغة نظرا لحساسية هذه القضية ومحاولة الحرس القديم تحاشي التطرق اليها علنا.

● ومن جهة اخرى ذكر التقرير السنوي حول الحرية الدينية الصادر عن وزارة الخارجية الامريكية ان «الحكومة ما تزال تخضع المسلمين السنة والشيعية للسيطرة الحكومية والرقابة»، وان «هناك شيئاً من التفرقة الحكومية ضد المسلمين الشيعة... يجب على كل مجموعة دينية الحصول على رخصة من وزارة العدل والشؤون الاسلامية للعمل، واقامة اجتماعات دينية بدون ترخيص تعتبر غير قانونية». وقال التقرير ان الانشطة الدينية لكل من السنة والشيعية تخضع لرقابة الشرطة. كما ذكر ان الحكومة قامت في السابق «بقمع اي نشاط ذي طابع سياسي» وانها تسمح باقامة أنشطة دينية مثل عاشوراء ولكنها «تخضع لرقابة شديدة من قبل الشرطة». وفي السابق «أغلقت الحكومة مساجد او ماتم بسبب حدوث مظاهرات سياسية فيها او قريبا منها... وفي السنوات السابقة اعتقلت قادة دينيين لاقائهم خطبا سياسية». وازداد ان «خدمة الانترنت الحكومية تمنع المشتركين من دخول مواقع المعارضة، وبسبب عدم كفايتها فانها تمنع احيانا الدخول الى مواقع عادية». وتطرق التقرير الى التطورات الايجابية التي حصلت في البلاد منذ شهر فبراير الماضي مؤكدا ان الوضع قد تحسن عما كان عليه قبل ذلك، ولكنه أكد استمرار قدر من الطائفية في سياساتها.

٥ نوفمبر

● وافقت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على طلب تأسيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية. وجاءت الموافقة في رسالة بتاريخ ٢٩ أكتوبر استلمتها اعضاء الجمعية يوم امس. جاء ذلك بعد حوالي ثلاثة شهور من تقديم الطلب لتشكيل اول جمعية اسلامية سياسية، وبعد ان تم الترخيص لجمعيتين سياسيتين اخريين. ويتوقع اشهار الجمعية رسمياً يوم الاربعاء المقبل. وجمعية الوفاق الوطني الاسلامية مؤسسة ذات طابع اسلامي منفتح تهدف للاسهام بايجابية في المشروع الاصلاحى وقضايا التنمية والحقوق السياسية والحرية العامة، وتقوية الحوار الداخلي بين الاطراف الفكرية والدينية والسياسية. وتضم في عضويتها التأسيسية أكثر من مائة ناشط اسلامي وسياسي، ويتوقع ان ينضوي آلاف المواطنين في عضويتها.

● وفي اطار الزيارة الجارية لوفد منظمة العفو الدولية الى البحرين اقيمت ورشة عمل بعنوان: «دور المجتمع المدني في تعزيز ثقافة حقوق الانسان» بالتنسيق مع جمعية حقوق الانسان البحرانية. وشمل الوفد الذي ترأسه جون راي رئيسة قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالامانة الدولية، كلا من الاستاذ سعيد بومدوكة والدكتور عبد المتعال قرشاب. وقالت جون راي في كلمتها الافتتاحية ان «حماية حقوق الانسان هي أكبر ضمان للامن والاستقرار والكرامة». جاء ذلك في كلمة القتها في افتتاح الندوة. وازدادت: «ان الحماية تخدم جميع الشرائح على اختلاف توجهاتها ومشاربها، ولا تصلح لزمन السراء فقط بل انها تنطبق على جميع الفترات التاريخية مهما كانت صعوبتها». وقالت ان ان المجلس الدولي للمنظمة أقر مؤخرا توسيع صلاحياتها لتشمل، اضافة الى الحقوق المدنية والسياسية، مختلف الحقوق

الانسانية الاخرى، من اقتصادية واجتماعية وثقافية. لكنها اضافت «ان هذا التوسيع في الصلاحيات لا يعني نفاذ القول او انتهاء العمل في مجال الحريات المدنية، اذ ان الاحداث العالمية منذ سبتمبر الماضي وما نجم عنها من تزايد معاناة الشعب الافغاني ومن تجدد الهجمات العنصرية ضد العرب والمسلمين في مختلف الدول الغربية، لدليل واضح على ان الحقوق والحريات ليست مضمونة الى الابد في اي بلد آخر». وقالت: «انبتت التجربة الانسانية ان دور الجهات الدولية في حماية حقوق الانسان دور مطلوب، ولكنه محدود، ذلك ان اقوى حصن للذود عن الحقوق والحريات هو الحصن الداخلي الذي يمثله المجتمع المدني، باعتباره الضمير الحي للامم والموتل الحقيقي لقيم التنوع والتسامح والتكافل».

● وعلى صعيد آخر صدر الموسوم الاميري رقم ٤١ بتعيين الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة محافظا للمحافظة الجنوبية. وبالتالي اكتمل تعيين محافظي المحافظات الاربعة التي تم تشكيلها في بداية مشروع المحافظات، وبقي محافظ المحافظة الوسطى الخامسة التي صدر قبل بضعة شهور مرسوم اميري بتشكيلها. والمحافظون الثلاثة الآخرون هم عبد العزيز عطية الله آل خليفة (المنامة)، عبد الرحمن بن صقر آل خليفة (الشمالية). وكان هناك أمل بان يتم تعيين مواطنين من خارج العائلة الحاكمة في المناصب العليا للدولة، وذلك تكريسا لروح «العائلة الواحدة» التي يتم الحديث عنها باستمرار، ولكن يبدو ان ذلك الأمل ليس في مكانة في الوقت الحاضر على الاقل.

٧ نوفمبر

● تم هذا اليوم اشهار جمعية الوفاق الوطني الاسلامية بعد موافقة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على طلب التأسيس الذي تقدم به مؤسسوها في وقت سابق. وقالت الجمعية في بيان أصدرته ان وزارة العمل وافقت على اشهار الجمعية التي تضم ١٧٧ مؤسساً. وقال الاستاذ عبد الوهاب حسين، رئيس اللجنة التحضيرية والناطق الرسمي باسمها: «تنطلق بشوق كبير للمساهمة في تمثيل التيار الاسلامي، والمشاركة في الحوار والعمل الوطني لدعم الحركة الاصلاحية التي يقودها سمو أمير البلاد، حفظه الله، ولتفعيل آليات الدستور وسيادة القانون وتنشيط المؤسسات الأهلية في المجتمع». وقال ان الجمعية سوف تشارك في الانتخابات البلدية والبرلمانية وآية انتخابات أخرى ببرامج عمل واضحة. وأشار الى ان اللجنة التحضيرية ستدعو المؤسسين للاجتماع قبل نهاية هذا الشهر لانتخاب اول مجلس ادارة للجمعية. وجاء في البيان ان باب العضوية بالجمعية سوف يكون مفتوحاً امام جميع المواطنين البحرينيين نساء ورجالا وفق الشروط المتعارف عليها في مثل هذه الحالات.

● ومن جهة اخرى أصدرت الجمعيات الاسلامية والسياسية بيانا حول الحرب الامريكية ضد افغانستان شجبوا فيه الاعمال الارهابية وطرحوا عددا من النقاط منها: استنكار الحرب ضد افغانستان والمطالبة بوقفها فوراً، اعتبار العمل العسكري «ارهابيا للشعب اعزل»، مطالبة الولايات المتحدة بالالتزام بقواعد القانون الدولي في تعقب مخططي ومنفذي الاعمال الارهابية، مطالبة الدول والحكومات الاخرى بالبحث عن مخارج مناسبة لحل المشكلة، ادانة الهجوم الاجرامي ضد المدنيين في الولايات المتحدة، ورفض «أية محاولة لاختلاق علاقة بين الدين الاسلامي الحنيف واعمال الاعتداءات اللاانسانية». المطالبة بوضع تعريف دولي للارهاب، شجب موجة التحريض ضد العرب والمسلمين في امريكا وأوروبا، دعوة الولايات المتحدة للبحث في اسباب كراهية شعوب العالم لسياساتها، الدعوة للتفريق بين الارهاب والكفاح من اجل الحقوق المشروعة، شجب التصريحات الامريكية بتوسيع دائرة العمل العسكري لتشمل دولاً وجهات عربية واسلامية اخرى، دعوة العالم للوقوف بجانب الشعب الفلسطيني الذي يتعرض لارهاب الدولة، مطالبة الحكومات لدعم الشعبين الفلسطيني والافغاني. ووقع البيان كل من جمعية الوفاق الوطني الاسلامية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية الاصلاح، جمعية التوعية الاسلامية، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، الجمعية الاسلامية وجمعية الوسط العربي الاسلامي.

● وعلى صعيد آخر يشعر البعض ببعثية استمرار مجلس الشورى في وضع التشريعات مع العلم بعدم دستوريته وان للمجلس الوطني المنتخب صلاحية الغائها وفقا لمواد الدستور. ويناقش اعضاء مجلس الشورى المعينون هذه الايام قانون معاشات التقاعد الحكومي رقم ١٣ لسنة ١٩٧٥ نظرا لوجود رغبة واسعة لتغييره. ومن خلال النقاشات اتضح وجود مخالفات دستورية غير قليلة في هذا القانون الذي وضعت الحكومة بعد حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور. ومن الافضل التعجيل بحل مجلس الشورى وانتخاب المجلس الوطني وفق مواد الدستور لمنع الجلبلة والتشويش. فالتشريعات من اختصاص المجلس المنتخب ولا يحق لاية جهة اخرى مصادرة هذه الاختصاصات.

٩ نوفمبر

● اتسمت الندوة التي اقيمت مساء امس الاول بنادي العروبة بقدر من السخونة نظرا لاهمية موضوعها «الطائفية السياسية والوحدة الوطنية» وقوة اداء المشاركين فيها: الاستاذ عبد الرحمن النعيمي والاستاذ عبد الوهاب حسين والدكتور عزيز أبل. وتطرق المتحدثون في هذه الندوة التي ادارها الاستاذ محمود الشهابي، عضو مجلس ادارة النادي، لتعريف المصطلح من حيث الجوانب العملية والاكاديمية. وتطرق الاستاذ عبد الوهاب حسين الى ازمة البطالة وازمة المدرسين كملامح للفضية. كما

التي هي من اختصاص القضاء المستقل.

● ومن جهة أخرى علم ان جمعية المنبر الديمقراطي انتخب الاستاذ احمد الذوايدي رئيسا لها وذلك في اول انتخابات اجريت يوم الجمعة الماضية. وضم مجلس الادارة المنتخب كلا من محمد حسين نصر الله، نائباً للرئيس، وأمل الجزائري أمينة للسمر ومحمد الخزاعي أميناً مالياً ورئيساً للجنة الاجتماعية وعبد الجليل النعيمي مسؤولاً عن العلاقات السياسية ومحسن مرهون مسؤولاً عن الثقافة والاعلام وابراهيم القصاب مسؤولاً عن العلاقات مع المنظمات الجماهيرية وخالد هجرس مسؤولاً للشؤون التنظيمية ويعقوب جناحي مسؤولاً عن الشؤون القانونية وحقوق الانسان.

● وقد نشرت صحيفة «الاندبندنت» في عددها الصادر هذا اليوم مقالا حول البحرين كتبه كاثرين بتلر. وجاء في المقال: «ان أمير البحرين هو اول حاكم عربي يعطي دعمه غير المشروط لقصف الحلفاء لافغانستان». ونسبت الكاتبة الى سمو الامير استعماله تعبير «حرب التحرير»، وانه اكد انه سوف يوافق على اي طلب من الولايات المتحدة لاستخدام البحرين كقاعدة لشن هجمات القصف». ونسبت اليه قوله: «اني سعيد بان تتوجه امريكا وبريطانيا والعالم لافغانستان لتحريرها من الشر. وهذا امر حسن للعائلات والاطفال والنساء والصحة والتعليم. ومن يكون ضد ذلك فهو فاقد لعقله. انها نعمة من الله ان يذهب العالم المتطور الى افغانستان لتقديم المساعدة. ولهذا السبب فقد دعمناه من اليوم الاول. وعندما تنتهي الحملة فسوف يبتهج الناس ويشكرون الحلفاء على انقاذهم هؤلاء الفقراء من الشر. نحن نعلم ان تصرفاتهم غير اسلامية خصوصا معاملتهم للنساء».

١٥ نوفمبر

● بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، الذي يصادف غدا او بعد غد، نتقدم الى كافة المسلمين وخصوصا سمو أمير البحرين وشعبها بالتهاني والتبريكات، داعين الله سبحانه وتعالى ان يوفق المسلمين فيه للصوم والعبادة، وان يجنبهم المكاره وشرور الفتن، ويمن عليهم بالامن والاستقرار في بلدانهم. ونعبر في الوقت نفسه عن تضامننا مع عائلات الشهداء الذين قدموا حياتهم على طريق الحرية، فأصبحنا نتم بثمرات تضحياتهم، والذين أصبح فقدهم مصدر حزن متواصل لذويهم ولشعب البحرين. ونبارك ايضا للجمعيات التي حصلت على ترخيص رسمي بالعمل، معربين عن أملنا بان تتمكن من ممارسة دور بناء في تكريس الاستقرار والحوار والتعاون بين الاطراف السياسية. ونخص بالذكر الجمعيات السياسية مثل جمعية الوفاق الوطني الاسلامية وجمعية العمل الوطني الديمقراطي وجمعية المنبر الديمقراطي.

في تطور مثير، طرحت اللجنتان الفرعيتان المنبثقتان عن لجنة تفعيل الميثاق لاعداد قانون ديوان الرقابة المالية وقانون المناقصات تصورا اوليا بان احكام هذين القانونين تسري على «كل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والبلديات التي تمول من قبل الميزانية العامة للدولة والميزانيات المستقلة او الملحقة بها او الشركات المملوكة بالكامل للدولة، على ان يستثنى منها الديوان الاميري وقوة الدفاع والامن العام والحرس الوطني». وعلق الكاتب علي صالح على ذلك بقوله ان مصروفات الجهات المستثناة من القانونين «تربو على نصف المصروفات العامة التي تشتمل عليها الميزانية العامة للدولة»، متسائلا: «كيف تصدر قوانين للمراقبة والمحاسبة وحماية المال العام وتطبيق الشفافية وتكافؤ الفرص وتطبيقها على نصف الميزانية العامة للدولة وتعفي النصف الآخر منها؟» وخلص الى القول ان من حق الشعب «ان يعرف كل شيء عن ايرادات ومصروفات الدولة وليس نصفها فقط، وان الامور السرية تناقش في جلسات مغلقة عادة الا انها تراقب».

● على صعيد آخر قال الصحافي حافظ الشيخ ان سبب رفع دعوى قضائية ضده هو مقال تطرق فيه لزيارة ولي العهد الى واشنطن، وليس ما قيل حول نزعة بقية مقالاته نحو قضايا تؤثر على الوحدة الوطنية. جاء ذلك في مقال نشرته صحيفة «الشرق» القطرية يوم امس. وقال الكاتب ان «الذرائع ها هنا غير الدوافع، وأعرف ان مقالا لي بالانجليزية ظهر يوم الاثنين الماضي في ال «ديلي ستار» البيروتية في شأن «الديمقراطية المؤمركة»، وتعليقا على زيارة ولي العهد البحريني لواشنطن في هذه الظروف انما هو في الواقع سبب الغضب وثوران الاتربة في وجهي». وعبر عن تقته بالمشروع الاصلاحى الذي يقوده سمو الامير والقضاء البحريني. وألح على ضغوط خارجية مشيرا الى خطاب للرئيس الامريكى في الامم المتحدة يطالب فيه العالم بالوقوف مع الولايات المتحدة. وكان حافظ الشيخ قد كتب عددا من المقالات ضد القصف الامريكى لافغانستان، وترحم كذلك على عبد الله الهاجري الذي قتل قبل اسبوعين خلال هجوم قام به على قاعدة امريكى في قطر. وتقوم الدعوى الحكومية ضده على اساس ان مقالاته تمس الوحدة الوطنية وتؤثر سلبا على التسيج الوطني، الامر الذي لا يعتبره الكاتب الدافع الحقيقي للدعوى.

● ومن جهة اخرى تم مؤخرًا توقيع عريضة عمالية من قبل عمال شركة الحوض الجاف (أسري)، قسم الصلب والغليان موجهة الى كل من المدير التنفيذي للشركة

اشار الى سياسات وزارتي الدفاع والداخلية التي تمارس سياسات طائفية في التعيينات. وشرح بعض اهداف جمعية الوفاق التي اشهرت رسميا صباح ذلك اليوم، مؤكدا انها لن تكون طائفية بأي شكل من الاشكال، وانها تسعى لتحقيق وفاق وطني من منظور اسلامي. وحضر الندوة مجموعة من المهندسين غير البحرينيين الذين كانوا متواجدين في البلاد لحضور مؤتمر متخصص، بالاضافة الى بعض السفراء. ودر مهندس لبناني ان الطائفية تنبع من الذين لا يملكون مشاريع كبيرة ولا يريدون ان يضحوا بينما يريدون من الجماهير الالتفاف حولهم. وكانت المداخلات من الحاضرين قوية ايضا.

● وعلى صعيد آخر يتصاعد القلق بين المواطنين بسبب ما يبدو من توجه حكومي لتغيير الدستور خارج نطاق جمعية الوفاق التي اشهرت رسميا صباح ذلك اليوم، ولم يتمخض حتى الآن موقف واضح بين الاطراف السياسية المعنية بشأن ما يمكن عمله لمنع انتهاك مواد الدستور. وفيما يرى بعض الاطراف ضرورة طرح القضية ومناقشتها علنا من خلال المنابر المتاحة في الجمعيات والنوادي والمساجد، يفضل البعض الآخر اثارها بشكل خاص مع المسؤولين الحكوميين. فهناك حرص على تشجيع المشروع الاصلاحى الذي طرحه الامير، ورغبة في الوقت نفسه لوقف اي انتهاك لدستور البلاد الذي اكد سمو الامير انه المرجعية السياسية في البلاد. لكن تشكيل لجنة تغيير الدستور التي التزمت السرية المطلقة في ما تقوم به منذ تشكيلها قبل بضعة شهور، اصبح مصدر قلق كبير لدى المواطنين، خصوصا مع غموض التصريحات الحكومية في هذا الشأن او غيابها تماما. وهناك اتفاق عام بين جميع فصائل المعارضة على ضرورة احترام دستور البلاد وحصص اي تغيير في مواده بما جاء في المادة ١٠٤ التي تنص على ان التغيير من اختصاص المجلس الوطني المنتخب وحده.

● ومن جهة اخرى اصدر اكثر من ثمانين من علماء البحرين بيانا حول قضية افغانستان. وجاء في البيان «ان المنهج الاسلامي الوسط الذي نؤمن به ونمطه يرفض الاعتداء على الابرياء سواء كانوا مسلمين او غير مسلمين». ولكن البيان اشار الى ان «اول تناقض وقعت فيه امريكا هو انها حاربت ارهابا وقع عليها بارهاب أشد منه»، وانها «غير مؤهلة لتفوق تحالفا عالميا ضد الارهاب في الوقت الذي ترعى فيه ارهاب الدولة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني الاعزل». ودعى الموقعون منظمة المؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية والشعوب الاسلامية الى القيام بمسؤولياتهم «لجنة الشعب الافغاني المسلم». وينتمي علماء الدين الموقعون الى المذهبين الاسلاميين الاساسيين في البلاد. ويعتبر البيان تعبيراً عن جانبين مهمين: وعي ابناء البحرين بمسؤوليتهم تجاه اخوانهم المسلمين، وقدرتهم على رص الصف مترفعين على كل ما يسيء الى الوحدة والتقارب. وكانت الجمعيات الاسلامية والوطنية قد أصدرت قبل يومين بيانا مشتركا حول الموضوع نفسه.

١٣ نوفمبر

● يدور لغظ كبير حول قرار وزارة الاعلام رفع دعوى قضائية ضد الاستاذ حافظ الشيخ بسبب كتاباته التي تقول الوزارة انها تهدد الوحدة الوطنية ولا تتماشى مع الاجواء الايجابية في البلاد. وقد دأب الاستاذ حافظ على التطرق للخلافات المذهبية والتهمج على اتباع أحد المذاهب الرئيسية في البلاد بشكل متواصل. وهناك استياء كبير من هذا التوجه خصوصا في اجواء التقارب التي تسود العلاقات بين ابناء البحرين المسلمين. وقد تجسد هذا التقارب في المواقف المشتركة ازاء القضايا المهمة التي تعصف بالامة مثل قضية افغانستان ورفض الارهاب. وصدرت في الايام القليلة الماضية بيانات مشتركة وقعتها الجمعيات الاسلامية والوطنية وعلماء الدين من ابناء البحرين على اختلاف مذاهبهم الدينية. ويخشى من ان تؤدي اثاره الحساسيات الى نتائج سلبية في هذا الجانب. وهنا تبرز المشكلة. فمن جهة تتجسد رغبة شعبية في السماح بحرية التعبير وعدم منعها، ومن جهة اخرى توازي ذلك رغبة ثابتة في الحفاظ على الوحدة الوطنية والتعاون بين مختلف الاطراف الدينية والسياسية في القضايا المتفق عليها. فهل يجوز رفع دعوى قضائية ضد هذا الكاتب؟

● ان رفع الدعاوى القضائية ضد الكتاب امر معتاد في البلدان التي تسمح بحرية التعبير، وما هو مرفوض هو صدور قرارات تعسفية من السلطات بمنع حرية التعبير، كما يحدث في البلدان المتخلفة التي لا يحكمها قانون ولا دور حقيقيا للسلطة القضائية فيها. اما رفع الدعاوى القضائية فهو امر متعارف عليه بشرط ان تلتزم الجهة المعنية باستعمال مصطلحات قانونية معينة لكي لا تصدر حكما على الشخص المعني قبل ادانته. فكل منهم بريء حتى يدين. فصياعة خبر رفع الدعوى ربما كان هو المشكلة وليس الدعوى نفسها. وعادة ما تلتزم الحكومات الصمت في مثل هذه الحالات وتترك الامر بيد القضاء المستقل، وترفض التعليق على القضية الا بعد صدور الحكم بشأنها. وفي حالة الاستاذ حافظ الشيخ او غيره فمن حق اية جهة رفع دعاوى قضائية ضد ما يكتبون على ان يتم الالتزام بالقواعد القانونية المنصوص عليها. وتبرز اهمية دور القضاء عندما يتم التخلي عن سياسة المراقبة. ففي البلدان التي لا تحترم الحريات، تمارس دائرة الرقابة التابعة لوزارة الاعلام دورا تعسفيا على ما يصدر في الصحف، فتمنع مقالا هنا وآخر هناك، وتقمع الصحافيين وتصادر ارباحهم اذا لم يلتزموا بقراراتها ومواقفها. اما البلدان التي تسمح بقدر من الحرية فليس لديها رقيب يقوم بذلك، ويحل محله النظام القضائي الذي يلجأ اليه من يشعر ان الاعلام اخترق حقوقه، على ان يبقى الكلام في دائرة الاتهام بدون اصدار الاحكام

ان يشتري عقارا هناك، وإذا اشترى لا يستطيع تسجيل هذا العقار، وإذا اشترى الأرض وأقام المسكن ثم أراد بيعه لا يستطيع». ويستنتج الكاتب من ذلك «ان هناك تفريقا أو تمييزا بين هؤلاء المواطنين وأولئك في ما يتعلق بحق التملك في هذه المنطقة»، قائلا «لم يعد مثل هذه الإجراءات التحفظية المؤقتة في الوقت الحاضر لزوم». واستدل على ذلك بالمادة التاسعة ج من الدستور: «الملكية الخاصة مصونة، لا يمنع احد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون، وألا ينزع عن احد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا». وتوصل الى القلوب بان «القانون وحده الذي يسمح بالتملك ويمنعه ويوضح حدود تصرف المواطن في ممتلكاته، فإذا وجد هذا القانون وجب التقيد به وتطبيقه على الجميع بدون استثناء أو تمييز، وإذا لم يوجد فلا يجوز التقييد ولا التمييز في حق التملك سواء بالنسبة لنوع العقار أو المكان». ولم تتضح بعد اسباب رفض هيئة تحرير صحيفة «اخبار الخليج» نشر هذا العمود، كما لم توضح ما الذي تعترض عليه مما جاء فيه.

● بثت شبكة الاخبار العربية التلفزيونية ANN يوم السبت الماضي (١٧ نوفمبر) حلقة نقاش حول الأوضاع في البحرين استمرت حوالي ساعتين. وشارك في هذه الحلقة عدد من المواطنين والمشاهدين. وتركز النقاش حول حقيقة ما يجري في البحرين منذ ان دشّن سمو الامير مشروع الاصلاح السياسي في مطلع العام، وما مدى جدية هذه الاصلاحات. وتم التطرق كذلك للعلاقات بين أبناء المذهبين الاسلاميين الاساسيين، الشيعة والسنة. وكان بين المشاركين البحرينيين كل من الدكتور سعيد الشهابي والدكتورة منيرة فخر و الدكتور منصور الجمري والشيخ حمزة الحواج. كما شارك عدد من المشاهدين من السعودية والكويت وبعض العواصم الاوروبية. وكانت الحلقة ساخنة بالنقاش والآراء المثيرة للجدل. وكانت آراء هؤلاء تتراوح ما بين التفاؤل الحذر والامال بالتطور وكذلك التشاؤم واعتبار ما حدث تغييرا شكليا. وتطرق النقاش بشكل صريح الى مستقبل الوضع السياسي الخليجي وضرورة تطويره ليتلاءم مع مستلزمات التطور في المنطقة.

● قال سياسي بحريني مخضرم في رسالة بعث بها الى جهة اعلامية في لندن: «ان الميثاق الوطني خطوة الى الامام، ولكن التغييرات الدستورية سوف تكشف ما اذا كنا متجهين خطوة الى الامام ام خطوتين الى الخلف». و اضاف قائلا: «لقد حاولت كثيرا ان اقنع نفسي بان اكون متفائلا مثل الآخرين، ولكنني أجد نفسي غير قادر على ذلك، فأنا أرى المستقبل قاتما ولا بدعو الى التفاؤل». وفسر ذلك بقوله: «ما دمننا نعيش عصر المكرمات فلا نستطيع ان ندعي باننا تجاوزنا مشاكل الماضي او قيام دولة القانون، فدولة القانون تقوم على الاعتراف بحقوق المواطنين وليس على اساس المكرمات».

٢١ نوفمبر

● ذكرت وسائل الاعلام المحلية هذا اليوم ان وزارة الاعلام اصدرت تعليمات بوقف طباعة صحيفة «الزمان» في البحرين وامهالها شهرا واحدا لتسوية اوضاعها المتعلقة بالطباعة في البحرين. وجاء ذلك بسبب تطرق الجريدة المذكورة بالنقد اللاذع للحكومة القطرية خصوصا امير دولة قطر الشقيقة. وقالت الوزارة ان ذلك «يعتبر مخالفة صريحة لقانون المطبوعات والنشر بدولة البحرين وخروجها على الاتفاق الذي أبرم مع ادار الجريدة». وقد انتهجت الجريدة المذكورة سياسة انتقادية تجاه دولة قطر، وكانت تلك السياسة مقبولة في الفترة السابقة، فلم تمنع الجريدة آنذاك، ولكن تحسن الأوضاع منذ شهر مارس في اثر تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين، ادى الى هذا القرار.

● أعلنت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية عن اسماء المرشحين لمجلس الادارة الاول. وسوف تعقد الانتخابات في ٢٨ نوفمبر وستقتصر هذه المرة على الاعضاء المؤسسين. وبلغ عدد المرشحين ٢٥ شخصا ينتخب منهم احد عشر من بينهم الرئيس. واحتوت قائمة المرشحين على عدد من النساء وعلماء الدين والاساتذة الجامعيين والمتخصصين ورجال الاعمال. ويبلغ عدد المؤسسين ١١٧ شخصا عقدوا اجتماعين تأسيسيين قبل ان يحصلوا على الموافقة الرسمية بتأسيس الجمعية التي اشتهرت في وقت سابق من هذا الشهر. وتعتبر جمعية الوفاق اول جمعية اسلامية يسمح لها بالحوار في الشأن السياسي، وتمثل طيفا واسعا من المواطنين ذوي الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة. ويتوقع ان يفتح باب العضوية للمواطنين بعد الانتخابات مباشرة.

● وفي الليلة الماضية ألقى سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم محاضرة مهمة بمنطقة سترة حول البرلمان المرتقب. وحضر المحاضرة عدد كبير من المواطنين. وطرحت اسئلة كثيرة حول الموضوع، واثرت قضايا واسعة خلال فترة الأسئلة. وهناك نوات ومحاضرات بشكل يومي في اغلب مناطق البلاد، حيث ان شهر رمضان هذا العام هو الاول من نوعه منذ اكثر من ربع قرن، ويشعر المواطنون بحالة من الارتياح للانفراج الامني الذي ساد البلاد منذ مطلع العام.

٢٣ نوفمبر

● قال الشيخ عيسى احمد قاسم ان حل المجلس الوطني في ١٩٧٥ «كان نتيجة الاصرار على رفض قانون امن الدولة» مؤكدا ان الاسلاميين بالخصوص التزموا

ومدير الانتاج ومدير شؤون الموظفين، واللجنة العمالية الخاصة بالشركة وذلك بخصوص رئيس قسم الصلب والغليان البرتغالي الجنسية المدعو /جي ام كوتينو. ووقع على هذه العريضة ثمانون عاملا يعملون في ذلك القسم الذي يترأسه البرتغالي المذكور. وتضمنت العريضة شكوى العمال من سوء معاملة هذا البرتغالي لهم، وتدخله في المسائل الدينية ومحاولاته المستمرة في بث روح الفرقة والطائفية بينهم، كما أنه يقوم بتفضيل العمال الاجانب على العمال الوطنيين وتحريض المفتشين المباشرين على العمال لبث روح عدم الثقة في العمال لدى المسؤولين، وتدخلاته المباشرة في شؤون تقارير المسؤولين المباشرين وغيرها من الشكاوى والمطالب. واما هذا التراص والوحدة بين عمال القسم وافقت الشركة على عقد اجتماع عقد يوم امس بين العمال والرئيس التنفيذي للشركة يفرغ بحث هذه الشكاوى ومطالبات العمال من اجل تحسين اوضاعهم والنظر في موضوع البرتغالي.

١٦ نوفمبر

● دعا سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم في خطبة الجمعة هذا اليوم المواطنين الى الانخراط في الجمعيات الاسلامية وتشجيعها بحماس. وقال ان من الضروري على الشباب وذوي الكفاءات المشاركة في هذه الفعاليات المشروعة وبذل الجهد من اجل انجاحها. وقال ان عدم المشاركة في لجان هذه الجمعيات من شأنه ان يؤدي الى تعطلها واضعاف انشطتها وعطائها. وهناك الآن عدد من الجمعيات الاسلامية التي حصلت على ترخيص رسمي بالعمل بعد سنوات من منع تشكيل مثل هذه الجمعيات. وكانت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية التي تم اشهارها مؤخرا قد حددت ٢٨ نوفمبر موعدا لاجراء اول انتخابات ادارية لها، وبدأ الاعضاء في ترشيح انفسهم. ويتوقع ان تعلن بعد ذلك فتح باب العضوية للمواطنين.

هناك استياء كبير في اوساط العاطلين عن العمل بسبب استمرار الممارسات القديمة من قبل وزارة الداخلية برفض تعيينهم. وذكر عدد من المواطنين انهم بعد جهد كبير حصلوا على وظائف لدى بعض الشركات والوزارات، ولكن جهاز الامن منع اصحاب العمل من توظيفهم. وما يزال هذا الجهاز يخضع للحرس القديم الذي مارس القمع ضد المواطنين منذ ربع قرن ويفرض ان يتراجع عن سياساته او يطورها او يتماشى مع المشروع الاصلاحى لسمو الامير. وقال احد المواطنين انه حصل على وظيفة في احدى الوزارات الحكومية، وطلبوا منه الانتظار حتى تصدر موافقة جهاز الامن. وبعد ان ضغط عليهم وافقوا على توظيفه بشرط ان يترك العمل اذا صدر عن جهاز الامن امر بعكس ذلك. وقال مواطن آخر ان ابنه حصل هذا الشهر على وظيفة باحدى الشركات، ولكن رفض جهاز الامن توظيفه، فاتصل باحد المسؤولين شاكيا، وبعد ساعات فقط اتصلت الشركة بابنه لتخبره بان جهاز الامن غير موافقه.. ويتساءل الكثيرون عما اذا كان ممكنا استمرار المشروع الاصلاحى مع استمرار هيمنة الحرس القديم على مفاصل السلطة، ومحاربة المواطنين في ارزاقهم.

● وعلى صعيد آخر تسري موجة من الاستغراب من محاولة بعض الاشخاص، اما بسبب الجهل او سوء القصد، لتحريف حقائق التاريخ المعاصر للبلاد. ففي مقال نشر في العدد الاخير من مجلة «العربي» اتهم عضو بمجلس الشورى الذي عينته الحكومة، المواطنين الشيعة بالتعاون مع الانجليز في عهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة في بداية العشرينات من القرن الماضي. فبالاضافة الى ان هذا التوجه من شأنه خلق حساسيات لا تخدم الاعداء الاصلاح، فانها معلومات خاطئة لا يستطيع مدعوها اثباتها بأي شكل من الاشكال. فالجميع يعلم ان البريطانيين لم يأتوا الى البلاد يطلب من المواطنين المذكورين، ولم يتعاونوا معهم خلال المائة والخمسين عاما التي اعقبت مجيئهم. وفي ١٩٢٣ تدخل البريطانيون لازالة الشيخ حمد بن عيسى عن الحكم بعد ان حكم البلاد ٥٤ عاما واصبح عاجزا عن الحكم وواقعا تحت تأثير زوجته وابنه الشيخ عبد الله، مع اصراره على رفض ادخال اي اصلاح سياسي او اداري في البلاد. ورحب المواطنون الشيعة بازالته وتنصيب ابنه الشيخ حمد الذي اصبح حاكما للبلاد حتى توفي في ١٩٤٢ بينما رفض الشيخ عيسى ان يتعد عن الحكم في البداية ووقفت بعض القبائل معه، وحدثت مؤامرات ضد ابنه الشيخ حمد الذي بدأ بادخال الاصلاحات الادارية. هذا ملخص ما حدث في تلك الفترة، وهي حقائق تؤكدها الوثائق والوقائع، والاجدر بمن يريد ان يتصدى لها ان يبحث فيها جيدا ويتعد عن لغة الاتهام غير المسؤول.

١٩ نوفمبر

● رفضت صحيفة «اخبار الخليج» نشر عمود كتبه الصحافي علي صالح بعنوان «عهد القانون» تناول فيه التمييز الحكومي بين المواطنين في مجال تملك العقار بمنطقة الرفاع، وهي المنطقة التي تقطن فيها العائلة الحاكمة في وسط جزيرة البحرين. وجاء في المقال: «يتعرض بعض المواطنين للتمييز في التملك العقاري احيانا وفي التصرف بالبيع او الهبة او التحويل احيانا اخرى، بحيث ان البعض لا يستطيع

بهذا الموقف. جاء ذلك في محاضرة القاها مساء امس الاول بمآتم الاصلاح بمنطقة سترة حول البرلمان القادم الذي قالت الحكومة ان مواعده لن يتجاوز ٢٠٠٤ وطرح سماحة الشيخ عيسى الرؤية الكونية للمنهج الاسلامي في السياسة وشرح وظائف البرلمان بانها التشريع وسن القوانين والمراقبة والمحاسبة. وقال ان المجلس المعين «سوف يؤثر في مسار البرلمان سلبا او ايجابا». وقال ان تعدد التيارات سوف يشكل حالة من التنافس وربما الصراع. وشدد على اهمية وعي الناخب ومعرفة بأصول الاختيار وتغلبه المصلحة العامة. كما أشار الى اهمية النقابات والاتحادات والجمعيات قائلًا ان غيابها يشكل حالة من الضعف وان الاسلاميين مطلوبون فيها. وتطرق الى مدى تأثير المؤسسات ورأس المال في العملية الانتخابية مستشهدا بحوادث حدثت في المجلس السابق. وتوقع ان تثار هجمة اعلامية ضد الاسلاميين وسوف تكون المعركة حامية. وأعقب المحاضرة فترة من النقاش والمداخلات اتسمت بالسخونة والقوة.

● ومن جهة اخرى قال الاستاذ عبد الحسين جعفر، رئيس اللجنة التي أصدرت كتابا حول اطفال العراق ان الهدف الاساسي من الاصدار تذكير دول العالم بمأساة الشعب العراقي في ظل الحصار الاقتصادي الجائر. وقال انه واخوته بمنطقة السهلة الشمالية قاموا بذلك من منطلق واجبه انساني تجاه اخوانهم في العراق. ويحمل الكتاب اسم: دمة على جثمان الحرية». وقد أعجب الكثيرون بهذا الجهد الانساني النبيل، وتمنوا ان يتعمق شعور المواطنين بالحن التي يتعرض لها اخوانهم المسلمون وغير المسلمين في بقية انحاء العالم.

● ومن جهة اخرى عين مجلس ادارة الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع الاستاذ ابراهيم كمال الدين رئيسا للجمعية خلفا للمرحوم جاسم فخرو. كما عين الاستاذ فاضل الطيبي نائبا للرئيس ومحمود القصاب أميناً للسر والاستاذ رضي الموسوي امينا ماليا ومسؤولا للعلاقات الخارجية والاستاذ عبد الحميد مراد رئيسا للجنة الثقافية والتوعية.

يسود اعتقاد عام بان الاصلاحات السياسية يجب ان يصاحبها اصلاحات اقتصادية بحجمها. فـشعب البحرين أقل حظا من بقية شعوب الخليج من حيث المستوى الاقتصادي، وقد عانى الكثير خلال الحقبة السوداء بسبب السياسات الاقتصادية الفاشلة وتدهور النظم الادارية في البلاد. ويؤكد رجال الاعمال الكبار ضرورة قيام الحكومة بادخال اصلاحات اقتصادية موازية للمشروع السياسي. وهناك اعتقاد بان وضع حد ادنى للاجور من شأنه تحسين المستوى المعيشي للطبقة المحرومة من المواطنين و تقليص العمالة الاجنبية تدريجيا. وهناك تفاهم بين غرفة التجارة ووزارة العمل على ان لا يقل الحد الأدنى عن ١٥٠ دينارا في الشهر. وعن ضرورة ادخال اصلاحات اقتصادية قال رجل الاعمال خالد يوسف عبد الرحمن (خالد انجنير) ان «الاصلاح الاقتصادي هو الاهم ويجب ان يأتي اولاً، فهناك فرق بين ان تتمتع بالديمقراطية وبين ان تمارسها، وتحتي فوائدها وانت جانع او ان تفعل ذلك وانت شبعان». و اضاف «علينا ان نهتم بتطوير الاقتصاد وحل مشاكله وكذلك والاهتمام بتطوير مستويات المعيشة». وفي الجانب الاداري، يتمنى المواطنون ان تطبق مفاهيم الادارة الحديثة ومحاربة الفساد، وذلك بتفعيل مشروع ديوان المحاسبة المزمع انشاؤه على ان يمارس الرقابة والمحاسبة على جميع اجهزة الدولة ولا يستثنى ايا منها.

٢٦ نوفمبر

● هناك شعور بالامتعاض الشديد من استمرار عناصر جهاز الامن الذي أسسه ايان هندرسون، في متابعة المواطنين ومضايقتهم بشكل استفزازي. ولا يعرف الهدف من هذه المتابعات التي تعكر اجواء الانفتاح الذي تعيشه البلاد، كما لا يعرف من يصدر الاوامر لها. وهناك اربع سيارات على الاقل تتابع بعض المواطنين، وتقف بشكل استفزازي عند مداخل منازلهم وتسير وراءهم عندما يخرجون في سياراتهم. ويشعر هؤلاء المواطنون بالخوف من المستقبل وعدم الاطمئنان الى المشروع الاصلاحى طالما بقيت عناصر جهاز القمع في مواقعها السابقة، وطالما بقي الحرس القديم مهيمنا على الوضع السياسي والامن في البلاد.

● ما يزال حوالي ١٠٠ مواطن ينتظرون قرارا باعادتهم الى وظائفهم بوزارتي الدفاع والداخلية. وبرغم الوعود التي حصلوا عليها من القيادة السياسية بحتمية اعادة توظيفهم ما يزال هؤلاء غير قادرين على التمتع بحقهم الدستوري بالعمل في وزارات الدولة كبقية المواطنين. وترفض وزارتا الداخلية والدفاع توظيف قطاع كبير من المواطنين في الوقت الذي تستقدم فيه آلاف الاجانب للعمل.

● وعلى صعيد آخر تجع الليالي الرمضانية بالنشاط الفكري والثقافي في اغلب مناطق البلاد. وتطرح في هذه الانشطة جوانب مختلفة من هموم المواطنين وتطلعاتهم. ولوحظ في الفترة الاخيرة توجه البعض لاثارة القضايا بأساليب تؤثر على مسيرة الوحدة الوطنية وتتعاوى مع الشأن العام بأسلوب لا ينسجم مع روح الوحدة واحترام الرأي الآخر. ونهيب بالجميع التحلي ببعد النظر والانطلاق على اساس

الهموم المشتركة والتقليل من شأن القضايا موضع الاختلاف.

● نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية تحقيقا حول المسيرة الديمقراطية في الخليج ومدى امكان الموامة بين الديمقراطية والاسلام. وكتب التحقيق الذي نشر في ٢٣ نوفمبر الصحافي دوغلاس جهل بعنوان: «قوة الاسلام: الخطوات الصعبة للديمقراطية في العالم الاسلامي». وقالت الصحيفة: «في منطقة تسعى للتعاشي مع الحركات الاسلامية قامت البحرين بتحول استراتيجي من سياسة القسوة الى الانفتاح». ونسبت الصحيفة الى المهندس محمد جميل الجمري الذي قضى عشرة اعوام في السجن قوله: «لم تكن نعلم بان يتحقق ذلك بهذه السرعة». وتطرق المقال الى تجربة الكويت الانتخابية والمواقف السلبية لبعض الكتاب العلمانيين من الحالة الاسلامية ودورها في الحياة النيابية. كما أشارت الى ان اثنين من اتباع اسامة بن لادن اعتقلوا في البحرين خلال الحملة الدولية لاعتقال اعضاء تنظيم القاعدة. و اشارت الى السياسات القمعية التي اتبعتها حكومة البحرين قبل الانفتاح لضرب المعارضة المطالبة باعادة الدستور والبرلمان، ولم يتحقق التغيير الا بعد وفاة الامير السابق وصعود نجله، الشيخ حمد الى السلطة. ونسبت الى الدكتورة منيرة فخرو قولها: «حاولت الحكومة ضرب الانتفاضة ولم تستطع، وحاولت المعارضة الضغط على الحكومة للقيام بدورها». وانتهى المقال بتحذير من الافراط في التفاؤل، مشيرة الى ما قاله المهندس الجمري: «ان كل شيء تقدمه الحكومة يوصف بانه مكرمه وليس على اساس ما هو حق للناس. فاذا استمر هذا الوضع وبقيت المكرمات والعطايا فقط، فقد يتحول الامر الى عدم رضا. وقد يتحول ذلك الى دعوات للعودة الى سلطة الشعب».

٢٩ نوفمبر

● في اجتماع حاشد الليلة الماضية تم انتخاب اول مجلس ادارة لجمعية الوفاق الوطني الاسلامية. وحضر الاجتماع الذي عقد بقاعة شهرزاد ١٠٦ من الاعضاء المؤسسين وعدد من وسائل الاعلام المحلية والدولية بالاضافة الى ممثلين عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. وبعد استقالة اللجنة التحضيرية تم انتخاب ١١ شخصا لمجلس الادارة. وفاز في الاقتراع كل من: الشيخ علي سلمان، الاستاذ حسن المشيمع، د. نزار البحارنة، المهندس جواد فيروز، المحامي عبد الشهيد خلف، السيد محسن الموسوي، الشيخ عبد النبي علي عبد الحسن، د. عبد علي محمد حسن، الشيخ جاسم الخياط، د. عبد الجليل السنكسي، المهندس جلال فيروز. وسادت الاجتماع اجواء ايجابية وحماس كبير لانتخاب اعضاء مجلس ادارة اول جمعية اسلامية سياسية في البلاد. وهناك ارتياح عام من ترقية المجلس المنتخب الذي ضم علماء دين وناشطين سياسيين واساتذة جامعيين ونقائين وتكنوقراط. ولكن الحظ لم يحالف ايا من النساء اللاتي ترشحن. وكانت اللجنة التحضيرية المؤقتة قد رفعت عددا من التوصيات للادارة الجديدة، ورفع الاعضاء المؤسسون توصيات اخرى عديدة منها وضع استراتيجية لعمل الجمعية وتحديد رؤية بعيدة وقصيرة الامد، وتوسيع رقعة اللجان العاملة التي سيتم تشكيلها لتستوعب اكبر عدد من الطاقات، والمبادرة لطرح استبيان حول العمل الوطني وتفعيل دور الوحدات الادارية المقرر تشكيلها مستقبلا. واشتملت التوصيات كذلك على اعداد قاعدة معلومات خاصة بالاعضاء تتضمن سيرتهم الذاتية للاستفادة من عملهم في العمل الوطني والثقافي في المرحلة القادمة وتنظيم دورات في العمل الاداري والتطوعي للمؤسسين والاعضاء الجدد.

● اكدت الاحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء ان عدد رخص العمل التي صدرت في العام الماضي لغير البحرينيين بلغت حوالي ٥٤ الف رخصة عمل مقارنة بحوالي ٥١ الفا للعام السابق. وذكر التقرير ان المشتغلين في مهن الزراعة والصيد والحرفية والانتاجية والنقل والمواصلات هم اكثر الناس طلبا لهذه الرخص، حيث بلغت في العام الماضي حوالي ٢٣ الفا، وبلغ عدد رخص العمل الصادرة للمشتغلين في الخدمات والرياضة والترفيه ٢٣ الفا، بينما بلغ عدد رخص المهن العلمية والفنية ٣٥٠٠ رخصة، وعدد رخص المشتغلين في البيع حوالي ٢٢٠٠ رخصة. هذه الارقام تثير قلقا كثيرا خصوصا انها تأتي في الوقت الذي تصرح فيه السلطات بعزمها على علاج البطالة و ايجاد وظائف للمواطنين. لكنها لم تقم باجراءات حقيقية لاحتواء العمالة الاجنبية سوى اطلاق بعض التصريحات وتشكيل اللجان وعقد الندوات.

● ومن جهة اخرى اثار الرسالة التي بعثت بها وزارة الاشغال لصحيفة «اخبار الخليج» حول ما كتبه الزميل علي صالح حول الاهمال الذي تعاني منه منطقة كركان من قبل الوزارة، الدهشة والاستغراب. فقد جاء في الرسالة ان الوزارة لم تتحرك لاصلاح اوضاع المنطقة الا بعد صدور اوامر من سمو امير البلاد بذلك بعد زيارته اليها، وبناء على تلك الاوامر «تم فورا التنسيق بين المسؤولين في هذه الوزارة واللجنة الاهلية للمنطقة الغربية لوضع الحلول لجميع مشاكل المنطقة وتم تحديد مشاريع الجاري التي تحتاج اليها». وتساءل الكثيرون: لماذا تحتاج هذه الوزارة وغيرها الى قرارات من القيادة السياسية لكي تقوم بمسؤولياتها تجاه المواطنين؟ ولماذا تراجعت الخدمات في البحرين الى هذا المستوى؟ وهل يعقل ان تكون مناطق البحرين خالية من شبكة المجاري الصحية حتى الآن؟ فأين التنمية التي تمت منذ الطفرة النفطية في السبعينات؟

الباحثون عن الكسب الحلال

الى متى تظل متسكعا على ابواب الوزارات تستعطف هذا وذاك بحثا عن لقمة العيش؟ لقد عرفتك واحدا من ابناء هذه الارض الطيبة، ورثت تربتها من اجداد الكبار الذين اثروا الانسانية بعلمهم وشيذوا الحضارات قبل آلاف السنين. عرفتك مولعا بها، عاشقا لتربتها وعبون مائها التي غارت فجأة، ونخيلاتها التي عانت من الحرمان كما عانيت. منذ ان نبتت اظفارك ولجت حياة العلم شغوبا به، مولعا بما في بطون الكتب، يحدوك ذلك المجد الذي خلفه أسلافك علما وفقها وشموخا. قضيت من عمرك عقدين طالبا للعلم لكي تساهم في بناء بلدك وتبني بيتك وتربي عائلتك، وتنشئ لهذه الارض من يرثها بعدك من الصالحين. لم تعرف غيرها قط، ولم تعشق سواها، فأنت أنت الولد البار، وأنت أنت الوفي لتربة الارض التي شربت من معينها وتقيأت وارف ظلال باسقاتها. كرتت من العلم كؤوسا حتى اعتليت سنامه، فمن ذا يضاهايك علما وثقافة وعملا؟

تقف على أبواب الشركات والوزارات تبحث عن عمل، وغيرك يحصله بدون ما نصب ولا ضنك، جيء بهم من أقاصي الارض ليأخذوا مكانك، وأبى قلبك الواسع الا ان تفهم ظروفهم وتصر على مبادك الاسلامية في بعدها الانساني، فلكل في هذه الدنيا رزقه، وهيهات تضايق احدا في لقمة عيشه. كل ما يشجيك ان هناك من يتربض بك وبوجودك، فيأتي بالاجانب ليس حبا فيهم ولا رافة بهم، بل ليمنعوك من الحصول على لقمة العيش الحلال. تعرف الاعيب السياسة ودهاليزها، وتعلم ان هناك خطة جهنمية وضعت منذ سنين لإبعادك وأمثالك وتقريب الأبعاد لحاجة في نفس يعقوب. ربع قرن والبلاد ترزح تحت العذاب، تراجع ما اكتسبته من تطور، وما خسرت من فنون في الإدارة ونظافة الاخلاق واستقامة السلوك الوظيفي، فاذا بالمحسوبية تحل محل الكفاءة، واذا الولاة هو الطريق لنيل الوظيفة والحظوة لدى السلطان. واذا بالرشوة تحل محل القيم المهنية السليمة، فلا تخرج من السجن حتى تدفعها

للمجد الذين اثروا الانسانية بعلمهم وشيذوا الحضارات قبل آلاف السنين. عرفتك مولعا بها، عاشقا لتربتها وعبون مائها التي غارت فجأة، ونخيلاتها التي عانت من الحرمان كما عانيت. منذ ان نبتت اظفارك ولجت حياة العلم شغوبا به، مولعا بما في بطون الكتب، يحدوك ذلك المجد الذي خلفه أسلافك علما وفقها وشموخا. قضيت من عمرك عقدين طالبا للعلم لكي تساهم في بناء بلدك وتبني بيتك وتربي عائلتك، وتنشئ لهذه الارض من يرثها بعدك من الصالحين. لم تعرف غيرها قط، ولم تعشق سواها، فأنت أنت الولد البار، وأنت أنت الوفي لتربة الارض التي شربت من معينها وتقيأت وارف ظلال باسقاتها. كرتت من العلم كؤوسا حتى اعتليت سنامه، فمن ذا يضاهايك علما وثقافة وعملا؟

هموم سياسي عاشق

علميني فأنت مصدر علمي يا بلادي وأنت ما أتمنى خاطبيني كما عرفتك دوما بيننا الحب رغم كل حسود انني في عشيقتي مستهام وعلى ظهري الضعيف هموم لست أدري وليس تدري أوأال في فؤادي أضمرها كل حين زوابعات بحينا عاصفات كل ما يرتجى بليل طويل ويعم الاممان ارض أوأال

من ثراها يفوح عطر الضحايا وبأرواح أهلها يتجلى يرتقي نورها عنان الثريا أنت يا دوحة الخليج ملاذ تلعبق الجراح في كل شلو لا تبالين طالما مستبدا لك دستورك الذي فيه سفر أويبقى على الرفوف مسجى أن يا حاكم البلاد قرار يمنح الشعب للتفائل دربا انما الامر يستقيم بعدل يا بلادي أنا وإياك صنو فافرحي وامرحي وقرى عيوننا

صبرتم كثيرا فله دركم، وكتمتم غيضكم، وتوجهتم الى الله المقتدر الجبار لعله يقيم الشر ويرفع المحنة عنكم. لا تياسوا ابدأ، ولا تتوقفوا عن ارتياد الوزارات يوميا، وأسمعوا العالم ظلامتكم بمنطق واعتدال ليس بطيش او تطرف او ضلال. المستقبل لكم، شاء اولئك ام أبوا، فهذه بلدكم ولن ترضوا عنهم بدلا. تهفو لكم تربتها ويترنم بكم نسيمها وتهتف باسمكم أطيارها، وتتكلم متأثرا عنكم وعن أسلافكم، فلا تخافوا كيدهم لان الله معكم، ومن كان الله معه فلا يضل ولا يشقى.

منذ سنين للقضاء على وجوده وهويته وتحويله الى ارقام غير ذات شأن. لكنك واخوتك أبيت ذلك وأصرتهم على العيش بكرامة وإباء، فغرفتم من معين العلم غرفا، وأمعنتم في الجد والعمل حتى حققتم امنيات امهاتكم وحلمتم أعلى الشهادات في ايديكم وتحديتكم اصحاب القرار ليتعاملوا معكم كما يتعاملون مع غيركم من غير اهل البلاد. انسانيتكم تأتي عليكم الا ان تشفقوا على الوافدين، مع علمكم انها ادوات بأيدي اصحاب القرار يستعملون لمحاصرة الشرفاء الكرام منكم.

الجمعيات السياسية: كيف ترى نفسها وكيف يراها المواطنون - التتمة من ص ١

ونظرات ثاقبة للتعرف على هوية التغيرات والخطوات التي تتخذ باسم الشعب يوميا. ان التعاون مع معسكر الإصلاح لا يعني الذوبان الكامل او التخلي عن الهوية والاهداف الكبرى لهذه الجمعيات. وانه لأمر خطير ان يحدث الذوبان في النظام السياسي في الوقت الذي لا تزال فيه الاهداف الاساسية للحركة الشعبية والانتفاضة المباركة لم تتحقق. فعودة العمل بالدستور ما تزال مطلبا شعبيا، والحفاظ على هذا الدستور من الأيدي التي تسعى لتغييره باليات خارج نصوصه، مطلب لجميع المواطنين، والجمعيات السياسية التي تمثلهم مطالبة بالتأكد من عدم المساس ببنيه. اما الانتخابات النيابية، فيه الأخرى، لا تزال بعيدة المثال، ولم يصر عن الحكم اية إشارة حول موعدها. اما الانتخابات البلدية التي طرحت في فترة سابقة كبديل للممارسة البرلمانية القائمة على اساس الدستور، فقد جمدت في الوقت الحاضر لأسباب غير معروفة. وبالتالي فان الجمعيات السياسية المعلنة مطالبة بمتابعة الملفين البرلماني والبلدي واعتبارهما عنوان العمل السياسي المشترك لها. وثمة من يقول بضرورة عدم استفزاز السلطة بطرح المطالب علنا، والسعي لممارسة شيء من الضغط عبر القنوات غير المرئية. ولهؤلاء نقول ان من الضروري فحص نوايا الحكم تجاه الممارسة الديمقراطية. فاذا كان جادا فلن يضيق ذرعا بهذه المطالبات والاصرار على الاهداف الاساسية. اما اذا لم يكن كذلك فمن الضروري ان يتضح ذلك الآن وليس بعد حين.

ان من الطبيعي ان تتعدد اوجه الممارسة السياسية واساليبها. وفي المجتمعات المتطورة يعتبر هذا التعدد امرا طبيعيا وايجابيا، وكثيرا ما ادى الى انضاج الفكر والممارسة. اما في الانظمة القمعية الاستبدادية فلا مكان للتعدد، ويضيق النظام ذرعا بالحدث عن تشكيل الاحزاب والنقابات. وحتى الآن فما يزال هناك سباق بين دعاة الإصلاح واعدائه، وهو سباق لن ينتهي الا بغياب اعداء الإصلاح عن الساحة السياسية. ليس المطلوب تعقيد الامور بالتركيز على الافراد الذين يمثلون التيار غير الإصلاح، ولا اثاره القضايا الكبيرة التي تحرك مشاعر اولئك الساسة المخضرمين الذين ابتليت البحرين بهم على مدى أكثر من ربع قرن، بل المطلوب ان يتم التفاعل الحقيقي بين الناشطين انفسهم وبين المواطنين، وذلك عبر مشاريع عملية وحلقات نقاش متواصلة وورش عمل فنية لتكريس مفاهيم المجتمع المدني ومفاهيم حقوق الانسان من منظور عربي اسلامي. لقد كان الشعب ضحية نظام قمعي في الفترة الماضية، ويتطلع اليوم للعيش في مناخ اكثر انفتاحا وتهتما واستيعابا لمستلزمات الحياة الكريمة، من حيث الحريات وفرص العمل واحترام حقوق الانسان وتطبيق العدالة. تلك هي القيم التي نأمل ان تضعها الجمعيات السياسية نصب أعينها وهي تخوض معركة البناء وتكوين الدولة الحديثة بعد سنوات من العناء والخوف والرعب. ان هناك اليوم نوعيات من الشباب البحرينى لا يضاهاها نوع، فقد صنعتها المعاناة وكونت عقليتها الممارسة، وساهمت سنوات السجن والابعاد في تشكيل عقليتها. هؤلاء يجب ان يكونوا طلائع التغيير الحقيقي في البلاد، مدعومين بالرموز التاريخية التي تصدت لعملية التغيير قبل عقود. انها مهمة مشتركة، وحملها مهمة الجميع، فالله يبارك حامليها ويهديهم سواء السبيل.